تقرير ندوة

إنشودة العطش: ظمأ الفراتين وتحديات المستقبل

عقدت مساء الخميس الثامن عشر من أيار 2023

قال تعالى :

﴿ وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ ۖ كُلُّ شِرْبٍ مُّحْتَضَرٌ ﴾ صدق الله العلي العظيم

مقدمة

كان العراقيون الأقدم والأسبق لاستخدام مياه نهري الفرات ودجلة والأكثر اعتمادا عليهما؛ فالعراق صاحب أعلى كثافة سكانية تعيش في حوض نهري دجلة والفرات. إنَّ جل مياه العراق ترد من الجارتين إيران وتركيا.

منذ عقود وهاتان الدولتان تعتمدان سياسات منفردة في إدارة مياه النهرين متضمنة بناء سدود عملاقة وتغيير مستمر لمجرى روافد أخرى حارمة منها الأراضي العراقية؛ودون التشاورمع العراق مخالفتين بذلك القوانين والأعراف الدولية المتعلقة بالأنهار المشتركة، مستغلتين ضعف العراق جراء الحروب التي تورط بها والحصار وعدم الاستقرار السياسي للفترة ما بعد الألفين وثلاثة، فضلا عن أسباب أخرى منها ضعف المفاوض العراقي والتأثيرالسلبي للسياسة على موضوع المياه.

يردد بعض السياسيين والإعلاميين العراقيين وغيرهم خطأً بان شحة المياه في العراق وما يواجهه من مخاطر الجفاف والعطش الحالية ناجمة عن تغيرات المناخ على مستوى العالم والتي يسببها الاحتباس الحراري. وكما يردد البعض أيضا بأننا – العراقيون- نتسبب في تسريب مياه دجلة والفرات الى الخليج وبالتالي هدرها. غير ان الواقع ان سبب الشحة والجفاف هو حجز المياه بدول المنابع من خلال السدود التي تبنيها هذه الدول،فالعراق لا يحصل على حقوقه من المياه وهو امر لا علاقة له بالاحتباس الحراري.

وهذه الحقيقة بالطبع لا تنفي واقع سوء إدارة المياه الواردة الى العراق (أي التلوث، الهدر، أساليب الري البدائية، انعدام ترشيد المياه) بل يشمل ذلك حتى مياه الأمطار التي تهطل من السماء والتي يذهب معظمها هباء بدلاً من حصادها بسدود سطحية صغيرة في المواقع المناسبة ولاعلاقة لذلك بدول الجوار.

ان الامر الذي ينبغي ان لا يغيب عن البال هو ان دجلة والفرات هما العراق ومنهما اشتق اسم العراق بلاد ما بين النهرين او بلاد الرافدين. ومن المعيب التسليم بفقدانهما اكراما لدول الجوار او خشية منهم.

الاسئلة الصعبة

كيف يحصل العراق على حصته المائية؟
هل عبر الدبلوماسية والتفاوض الودي؟ الاتفاقيات الدولية؟ اللجوء الى الأمم المتحدة؟ ضغط التبادل التجاري والمصالحالاقتصادية مع تركيا وإيران وسوريا؟ ثم كيف يحصل المواطنون العراقيون على الماء وهو حقهم؟ ماذا عن إدارة أو سوء إدارة وتوزيع الموارد المائية داخل العراق؟

هذا ما حاولت الندوة الاجابة عليه.

وقائع الندوة

افتتح الجلسة الدكتور شاكرالمخزومي من بيت الخبرة العراقي، المدير العام الاسبق لهيئة الانواء الجوية العراقية و الخبير في مجال فيزياء الجو, مرحبا بالضيوف حاثا الجميع على تحمل مسؤولياتهم تجاه خطورة الموقف ,ثم تحدث عن مشاهداته الميدانية للانخفاض الهائل والمخيف في منسوب النهرين جراء السدود الايرانية والتركية والسورية التي أصبحت تهدد حياة العراقيين مطالبا المعنيين بأخذ الأمور بما تتطلبه من جدية ومسؤولية مؤكداً زيف الادعاءات حول تأثيرات الاحتباس الحراري وتغيرات المناخ على كميات المياه التي تصل للعراق ، وكذلك خطأ المزاعم التي تدعي تسرب مياه النهرين الى الخليج حيث ان العكس هو الصحيح فمياه الخليج هي التي تتسرب الى شط العرب مسببةً ملوحة مياه البصرة , كما عرج على المعاهدات والقوانين الدولية التي تعرّف المجاري المائية الدولية وتنظم استخدامها بين الدول المتشاطئة والتي تكفل للعراق حقوقه المائية.

ونقل الحديث الى الاستاذة سميرة الشبيب المتخصصة بشؤون المياه ومستشارة وزير الموارد المائية العراقي

بدأت الاستاذة سميرة حديثها عن فهم القانون الدولي الذي اصبح يستخدم مفهوم الجريان البيئي وكيف أن العالم وقوانينه وأشارت للفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المترتبة على تطبيق هذا المفهوم معرجةً على القوانين الدولية والمعاهدات والاتفاقيات كاتفاقية برشلونة وقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية ، ملقية نظرة سريعة على اتفاقيات العراق مع دول الجوار ثم تحدثت عن مأساة الاهوار والخطوات التي اتبعها النظام السابق في تجفيفها ومن ثم محاولة إحيائها من قبل الأهالي بعد سقوط النظام وقبل أن تتدخل الحكومة الجديدة وتشكل لجنة انعاش الاهوار موضحة الإجراءات التي تم اتخاذها من أجل ذلك مبينة الفوائد المترتبة من انعاش الاهوار.

وحول الطرق البديلة تحدث البروفيسور عادل شريف أستاذ هندسة المياه والطاقة المتجددة عن دور التكنولوجيا في حل مشكلة المياه وتحقيق الأمن المائي مركزا على تقنيات التحلية ذاكرا تجارب بعض الدول

في هذا المضمار ومحدداً تكلفة المتر المكعب من المياه المحلى من مياه البحر لافتا إلى أنه يمكن الاستفادة من مياه البزل في العراق أي من نهر المصب العام بتكريرها وإعادة استخدامها في الزراعة كما تطرق إلى خطر الاستخدام العشوائي للمياه الجوفية.

وعن المياه الجوفية في العراق وأهميتها تحدث الخبير في هذا المنحى الدكتور صادق باقر الجواد عضو هيئة المستشارين في مكتب رئيس الوزراء مبينا في البدء الفرق بين المياه السطحية والمياه الجوفية وكيف أن دورة المياه الجوفية بطيئة وهي ممتدة لكيلو مترات في اعماق الارض ولأهمية هذه المياه فقد عقدت الامم المتحدة العام الماضي مؤتمرا خاصا بها ؛ وحول وجود أنهار وبحار من المياه الجوفية قال الدكتور بان هذا الامر عار عن الصحة وان كميات المياه الجوفية محدودة وقد تجمعت خلال عشرات او مئات السنين وهناك ابار متجددة واخرى غير متجددة وان الاستخدام العراقي للمياه الجوفية كما يجري فيصحراء كربلاء وغيرها استخدام خاطئ لأنه يستنزف الخزان الجوفي بما يؤدي الى نضوبه بعد فترة ليست بالطويلة وان القول بان العراق يستخدم سبعين بالمائة من مياهه الجوفية قول خاطئ لان السحب يتركز على أبار محددة وترك الاخرى.

وكان آخر المتحدثين في هذه الندوة الاستاذ جاسم الاسدي المهندس الاستشاري والباحث الاجتماعي حيث تكلم مفصلا عن الاستخدام الخاطئ للمياه المتوفرة وكذلك التوزيع غير العادل في حصص المحافظات حيث تستهلك مناطق معينة كميات كبيرة من المياه في زراعة أصناف من النباتات التي تحتاج كميات كبيرة من المياه كون تلك المناطق تقع في اعلى النهر وحول ادارة الجفاف بيَّن الاسدي فشل العراق بإدارة مرحلة الجفاف مشيرا الى عدم وجود خطة مناسبة ولا هيئة لإدارة الجفاف.

بعد ذلك فتح باب النقاش للحضور وقد تمحور الحوار حول حقوق العراق المائية والأهداف السياسية من وراء إضعاف العراق وشل امكاناته الحيوية.

التوصيات

موارد المياه

- يتولى رئيس الوزراء مسؤولية إدارة ملف التفاوض مع دول الجوار لضمان حقوق العراق المائية بالاستعانة بمن يراه مناسباً من ذوي الخبرة والاختصاص مستخدماً اوراق الضغط بما فيها:
  - محاولة حل الاشكالات مع دول أعالي الانهر بالطرق الودية كلما أمكن ذلك
  - إستخدام المصالح المشتركة بالضغط عليها اقتصادياً لأجل الوصول الى اتفاقيات تؤمن حصة العراق المائية
  - إشراك منظمات المجتمع المدني والوسط المهني للضغط على دول المنبع لتمكين العراق من حصته المائية
  - اللجوء الى القضاء الدولي والاستفادة من السوابق الدولية لحل النزاعات المتعلقة بالمياه المشتركة
  - التلويح بإستعداد العراقيين للدفاع عن حقوقهم المشروعة بكل الوسائل المتاحة
- إيجاد مصادر مياه تكميلية لسد النقص في الموارد المائية وذلك من خلال:
  - حصاد مياه الأمطار بالتوسع في بناء سدود سطحية صغيرة في مواقع السيول الموسمية كالصحراء الغربية والمحافظات الشرقية المتاخمة لسلسة جبال زاغروس.
  - إستثمار مصادر المياه غير التقليدية كمشاريع تحلية المياه عند الحاجة القصوى، تدوير المياه المستخدمة بما فيها مياه الصرف الصحي، والإستمطار بالطرق المعتمدة عالمياً
  - تقنين استثمار المياه الجوفية بحرص شديد لتفادي استنزافها
- البدء بحملة إعلامية لتعريف المواطن العراقي بحقوقه المائية التي أقرتها القوانين الدولية.
  - تنمية الوعي العام بحقيقة ان دول الجوار مستمرة بسلب حقوق العراق المائية
  - التعاون مع إجراءات الدولة الهادفة لترشيد إستهلاك المياه
  - إذكاء الوعي العام لتحمل المسؤولية بدعم إجراءات الدولة التي تستهدف ضغطاً إقتصادياً على دول الجوار لحثها على عدم الاخلال بحصص العراق المائية

إدارة الموارد المائية

- البدء بحملة واسعة في العراق لتلافي الاسراف في إستهلاك المياه.
  - التوسع باستخدام ادوات ونظم الري الحديثة التي تقتصد بكمية المياه وتعطي مردودات اعلى في انتاجية الحقول من خلال توفير مستلزمات نظم الري الحديثة للفلاح العراقي وبأسعار مدعومة للحد من السقي بالسيح.
  - منعاً للتبذير في الاستخدام المنزلي للمياه، يجب تطبيق نظام الجباية التصاعدية بشكل جدي ومستمر.
  - صيانة شبكات توزيع المياه وإصلاح العيوب فيها.
  - تقليص مساحات المسطحات المائية بما في ذلك أحواض تربية الاسماك لحدود مدروسة ومقننة.
  - الحد من زراعة المحاصيل ذات الاستهلاكية العالية للمياه كالشلب، وتدريب الفلاحين على منتجات اخرى أكثر اقتصاداً بالماء وأكثر مردودية لهم.
  - التوسع في تبطين قنوات الري للحد من تسرب المياه.
- منع التلوث وتجريم استخدام الأنهار مكباً للنفايات وخصوصاً فضلات المعامل والمستشفيات والصرف الصحي.
- توزيع المياه بعدالة وإلزام الحكومات المحلية في المحافظات و الاقاليم و عدم تجاوز نسبها المائية المحددة من قبل سلطات إدارة المياه المركزية.
- البدء بحملة إعلامية للتثقيف العام حول ترشيد استهلاك المياه.

الملاحق - طروحات المتحدثين

ملحق رقم 1

الدكتور شاكر المخزومي

يعزو البعض في وسائل الاعلام وحتى على لسان بعض المسؤولين الكبار ما يعانيه العراق من تناقص في موارده المائية الى الظاهرة العالمية المعروفة بالاحتباس الحراري والذي تنجم عنه تغيرات مناخية خطيرة يمكن ان تغيرمن اشكال الحياة على الكرة الارضية. والواقع ان شحة المياه في نهري دخلة والفرات هو ببساطة السلوك المجحف لدول المنابع وذلك لقيامهم بحجز المياه الجارية في الانهار بسدود عملاقة بدعوى حاجتهم لتخزين المياه لتطوير الزراعة في المناطق الفقيرة ضمن الحدود الجغرافية لدولهم او لتوليد الطاقة الكهربائية.والحقيقة ان ربط الشحة المائية بتغيرات المناخ العالمية هو ربط معكوس حيث ان بعض مظاهر التغيرات المناخية المحلية كامتداد الصحراء وتقلص المراعي الطبيعية ونفوق الاحياء المائية ناجمة عن قطع المياه لا سببا لها.

ان القوانين الدولية العديدة المتعلقة باستخدام المجاري المائية الدولية منذ إتفاقية فيينا عام 1815 وصولا للاتفاقية التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في آذار \ مارس 1997 والمسماة "اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية للأغراض غير الملاحية " لا تبيح للدول اي سلوك منفرد من شأنه الاضرار بصالح الدول الاخرى الواقعة على مجرى النهر, وانها الزمت الدول بمناقشة مشاريعها المائية المزمعة مع بقية الدول المتشاطئة بغية التوصل الى حلول تتلافى الاضرار بأي منها او التقليل من هذا الضرر الى اقصى حد ممكن

الخطأ الآخر الذي يقع به البعض هو ان العراق يهدر ما يرده من مياه النهرين بتركه يتسرب الى البحر دون فائدة . واقع الحال ان شط العرب وهو القناة الواصلة بين ملتقى النهرين والخليج العربي يحتاج الى تدفقات للمياه العذبة من النهرين ومن نهر الكارون القادم من الاراضي الايرانية ما لا يقل عن 8 مليارات متر مكعب لمنع تسرب مياه الخليج المالحة اليه اثناء موجة المد. وهو الامر الذي لم يعد بالإمكان تحقيقه في ضوء تدني الوارد المائي من دجلة والفرات وانقطاع نهر الكارون نتيجة لحرف مجراه الى نهربهمن شير داخل الاراضي الايرانية.و بذلك فقد تكررت معاناة البصرة من ملوحة مياهها التي لم تعد تصلح حتى للاغتسال وتهددت حياة البسطاء القاطنين على ضفتي شط العرب وحياة المزارع والبساتين الزاخرة بالتمور والفواكه ذات النوعية الخاصة والطعم الفريد.

وأخر ما يتداول من مفاهيم خاطئة هو الحاجة الى انشاء سدود اضافية على مجاري الانهار لخزن المياه في مواسم الفيضان بغية استخدامها في فصول الشحة. ان اي بناء جديد للسدود والخزانات هو ضياع للجهد والمال بالإضافة الى تهجير موجات جديدة من المزارعين القاطنين في المناطق المنوي اغراقها بالخزن

المائي , فان لدينا حاليا اكثر مما ينبغي من السعة الخزنية في سدودنا القائمة والتي تتجاوز ال 150 مليار متر مكعب وها هي السدود شبه فارغة, فمن اين نأتي بالمياه لملء السدود الجديدة؟

ملحق رقم 2

الاستاذة سميرة عبد الشبيب

مفهوم الجريان البيئي

بدأ مؤخراً استخدام مصطلح الجريان البيئي في المفاوضات الدولية المتعلقة بتنظيم الاستخدام السليم للمياه في اعالي الأنهار لغرض ابقاء مياه كافية في الانهار وادارتها بما يكفل وجود فوائد بيئية واجتماعية واقتصادية في المناطق الموجودة أسفل المجرى المائي وتلافي الاضرار بالنظام الايكولوجي وتحقيق توازن بين الاستخدامات المختلفة للمياه. لقد اظهرت دراسات جرت في امريكا واستراليا وافريقيا ان اقامة هذا الجريان ضمن منهج الادارة المتكاملة ينطوي على تحديات لانها تتطلب اشراك مجموعة متنوعة من الاختصاصات كالهندسة والقانون والايكولوجيا والاقتصاد وعلم المياه خصوصا في الاحواض التي تشهد شدة في التنافس.

ومن هنا يتضح ان مفهوم الجريان البيئي كجزء من الادارة الحديثة للمياه لا يكفي الاقتصار في ادارته على مسؤولي ادارة المياه المباشرين وانما ينبغي اشراك اختصاصيين آخرين بما يكفل استمرارية النظام الايكولوجي والتنوع الاحيائي ويحقق التوازن بين مختلف الاستخدامات للمياه على طول المجرى المائي من منابعه الى المصب.

وهنا ينبغي الاشارة الى التنوع الايكولوجي الفريد لبيئة الاهوار العراقية التي قدرت مساحتها عام 1973 ب 10000 كم مربع، ومدى الضرر الذي الحقته سياسات تجفيف الاهوار من تهديم بيئي جسيم فضلا عن المعاناة الانسانية التي كابدها سكان هذه المناطق الذين توارثوا العيش في هذه البيئة الفريدة وتأقلموا معها لآلاف السنين. ومن هنا ايضا تأتي اهمية اعادة إنعاش الاهوار ولو بشكل غير كامل ومدى الفوائد البيئية التي يمكن ان تترتب عليها.

ملحق رقم 3

البروفيسور عادل شريف

ينبغي التفكير بطرق أخرى لتوفير المياه, حيث ان لا فائدة ترجى من استمرار المطالبة بالحقوق المائية العراقية وان دول الجوار ماضية بخططها في قطع المياه عن العراق، وبما أن قوانين المياه الدولية غير مدرجة في الفصل السابع الذي يتيح لمجلس الامن الدولي التدخل عسكرياً لفرض الالتزام بمحددات هذه القوانين، مؤكداً ان الدول الكبرى غير معنية بمتابعة الالتزام بمحددات استثمار المياه المشتركة ولا بحل

النزاعات المائية بين الدول المتشاطئة لأنها اصلا لا تعاني من ازمات مائية، بل من مصلحتها حدوث نزاعات مسلحة تضطر معها الدول النامية لشراء الاسلحة منهم. لذلك ينبغي التفكير بطرق بديلة لتوفير المياه.

وفي هذا الصدد لا ننصح بالاعتماد على المياه الجوفية خوفا من استنزاف هذا المورد الثمين غير المتجدد كما حدث لبحيرة ساوة في السماوة والتي جفت بسبب الاسراف في سحب المياه الجوفية من قبل مزارعي المنطقة، وكما حدث في المملكة العربية السعودية التي استنفذت بعض خزاناتها الجوفية بزراعات غير ضرورية لعدة مواسم. لذلك ولتلافي ارتكاب نفس الخطأ ينبغي مراجعة فكرة المشاريع الزراعية في الصحراء.

وحيث ان لا جدوى من انشاء سدود وخزانات مياه جديدة على مجاري النهرين لتدني الوارد المائي اصلا اوحتى انعدامه، ارى ان الخيار الافضل هو اللجوء الى تقنيات التحلية التي اصبحت اسعارها اقل من دولار واحد للمتر المكعب من المياه . ومن الممكن في هذا المجال استثمار مياه المصب العام او ما يسمى بالنهر الثالث الذي يمكن ان يوفر تحت اساليب السقي السيحي الحالية ما معدله 120 متراً مكعباً في الثانية حيث يمكن اعادة استخدامها بعد التحلية في الزراعة وتربية الاسماك مثلاً.

من البديهي ان خيار التحلية ليس الامثل اقتصاديا بالتأكيد ولكنها تعتبر اقل كلفة من اي نزاع خارجي او حتى داخلي لان الدستور العراقي لم يدرج المياه كملك للشعب العراقي، كما هو الحال مع الثروة النفطية، وسواء اكانت تلك الهفوة قد تمت بقصد او بدون قصد فإن من الممكن استغلال هذه الهفوة من قبل سلطات اقليم كردستان منفردة ببناء سدود جديدة على مجاري الانهار المارة بالإقليم وبالتالي حرمان وسط وجنوب العراق من البقية الضئيلة الباقية من مياه دجلة.

ان سيناريو جفاف نهري دجلة والفرات ممكن جدا بحدود عام 2040 كما اشارت العديد من الدراسات الدولية التي تفترض ان دول الجوار سوف تمضي بمشاريعها المائية المسببة لحجز مياه النهرين. وخلافا لما يروج في وسائل الاعلام فإننا لم نرَ تدخلاً دوليا لحل اشكالات تقاسم المياه بين الدول المتشاطئة، وعليه فإن اللجوء الى البحر والتحلية هو قرار استراتيجي يضمن للعراق ماء للاستخدام المنزلي وربما سقي بعض المحاصيل الزراعية المختارة باستخدام طرق الري الحديثة، وذلك باستثمار منفذنا البحري الوحيد المطل على الخليج العربي والبالغ بحدود 50 – 60 كيلومترا.

ملحق رقم 4

الدكتور صادق باقر الجواد

الاستفادة من المياه الجوفية كمصدر مائي مستدام

يتميز نظام المياه الجوفية بأنه الأبطأ في دورة الماء الطبيعية إذ قد تستغرق دورته عشرات او حتى مئات السنين ونظرا للكلفة المترتبة على استخراجه فقد أصبح خيارا حاضرا في غياب الخيارات الأكثر جاهزية

والاقل كلفة. غير ان الاعتقاد بأنه موجود في كل الأحوال لأغراض اسعاف الحالة لا ينقص أو يستنفذ كما لو كان بحرا هو وهم وتصور خاطئ. إذ يتعرض خزين الطبقة الجوفية الى التراجع تدريجيا وقد يستنزف عندما تفوق معدلات السحب ما يتم تعويضه من حدود تلك الطبقة ولو بعد حين ويصبح من الصعب استعادته. لذا يهتم ذوي الاختصاص بدراسة تغذية الطبقة من خلال حدودها وتأثير السحب بواسطة الابار على مناسيب المياه فيها وفترة استعادتها له لكي يكون بالإمكان تحديد كمية السحب الأمين منها. ولا ينصح سحب المياه الجوفية بسرعة تفوق سرعة تغذيتها بل ينصح في حالة تجاوزها عند الافراط في الاعتماد على المياه الجوفية كمصدر مائي ترك النظام لفترة لكي يستعيد توازنه مرة اخرى. وهو امر قد يلقى صعوبة في التطبيق إلا إذا اقتصر استخدم الخزين الجوفي كخيار لعبور فترات من الجفاف بعينها ومنع استخدامه للأغراض التجارية

طرحت المياه الجوفية كأحدى بدائل التخفيف عن أثار التغيرات المناخية في مؤتمر الامم المتحدة حول المياه الجوفية في باريس 2022. غير ان زيادة الطلب على الغذاء دفعت الى التوسع في استخدامها للزراعة ولأغراض اقتصادية أخرى قد لا تتناسب مع معدلات سرعة بناء خزينه.

كانت المياه الجوفية في العراق الى فترة قريبة، تعتبر مصدراً ثانوياً لا يمثل أكثر من 10% من مصادره المائية بسبب وفرة مياه الرافدين. جرت في خمسينيات القرن الماضي دراسة واستكشاف لمناطق مختارة لا تتجاوز اعماق 500 متراً، ثم في -الثمانينات- تم جمع هذه المعلومات ضمن دراسات الصحراء وجرى تقييم المياه الجوفية ضمن الموازنة المائية ثم ضمن التخطيط الإستراتيجي لإدارة المياه في القرن الحالي. وأخيراً تم إنجاز دراسات متقدمة باستخدام الصور الفضائية والمسح الراداري. وجميع هذه الدراسات وضعت العديد من الافتراضات لغرض التوصل الى تقييم رقمي لما يعرف بالخزين الجوفي المتجدد للطبقات المائية لغرض تحديد مقدار السحب الأمين منها. ولا زالت هذه الأرقام حاكمة في التخطيط لاستثمار هذا المصدر المائي رغم كونها تقييمات أولية تقتصر على الطبقات الجوفية الظاهرة والمستكشفة القريبة الى سطح الأرض والتي لا تتجاوز 1000 مترعمقا والمحددة بحدود العراق السياسية رغم امتداد بعض الى دول مجاورة حيث ان الطبقات الجيولوجية عابرة للحدود بطبيعتها. ولغرض التوجه نحو إيجاد مخرج لتكرار مواسم الجفاف سواءاً المطري منها او المائي لتحقيق جانب من الامن الغذائي سمح خلال مواسم بعينها بالاعتماد على مياه الابار للإنتاج الزراعي.

السؤال الذي يطرح دائما هل نتوسع في استخدام المياه الجوفية ام نعطي حدود لهذا الاستخدام بموجب ما يسمى بالتغذية المتجددة ؟ فحسب الدراسة الاستراتيجية الاخيرة (عام2015) كانت كمية المياه الجوفية المتجددة المستخدمة هي بحدود 70% وباقي 30% متاح للاستخدام.غير ان هذا الاستنتاج ينطوي على مغالطة حيث ان الاستخدام لا يتم بصورة متناسقة على كل الخزانات وانما يتركز الاستخدام على خزانات محددة فتستنزف استنزافا كما هو جار في احد خزانات الصحراء الغربية وأخر في صحراء كربلاء وتترك الاخرى كخزانات (الكعرة - ارضمه) في مناطق الرطبة. لذلك ولكيلا يستنفذ كل الخزين المتراكم في بعض الخزانات عبر آلاف السنين يطرح دائما موضوع اسميناه السحب الأمين وهو معادلة السحب مع معدلات التغذية بحيث لا يؤثر على مناسيبه بالشكل الذي لا يمكن استعادته لان استمرار الضغط يصل بالخزان الى

ان يسقط من الحساب, مع التشديد على ضرورة مراقبة مناسيب الطبقات الجوفية التي تتعرض لضغط السحب المكثف

ولغرض استدامة الاستفادة من هذا المصدر الثمين يوصى بالاستمرار في دراسة وتقييم حدود وتغذية نظم المياه الجوفية الضحلة والعميقة الوطنية والعابرة للحدود واستخدام ما يستحدث من أساليب وتكنولوجيا للوصول الى تقييمات ادق للسحب الأمين من كل طبقة او نظام جوفي مصحوبة بعمليات رصد مستمر

لضغوطها ولمناسيبها.

ملحق رقم 5

الاستاذ جاسم الاسدي

تعتبر شحة المياه من القضايا الاساسية التي نواجهها يوميا عبر ميادين اقتصادية واجتماعية وبيئية مختلفة وتشكل جزءا مهما من نسيج الامن الوطني العراقي. والتحديات التي نواجهها في هذا الجانب ليست وليدة اليوم , وانما ابتدأت منذ وضعت الجارتان تركيا وايران وكذلك سوريا خططاً طويلة الامد للسدود وحجز المياه وتغيير اتجاهاتها (في تركيا مشروع الغاب , وفي ايران تغيير اتجاه نهر الكارون والسدة الحدودية في هور الحويزة واغلاق نهر الكرخة ..الخ , وفي سوريا سد الطبقة وسد تشرين و غيرها) .

ان قراءة تحليلية لموارد الرافدين المائية تبين تناقصها المستمر مقارنة بما كان عليه الحال قبل عام 1933, فنهر الفرات انخفض تصريفه من (26 – 30) مليار متر مكعب للفترة (1933 – 1972) الى 23.6 مليار متر مكعب للفترة (1973 – 1989) والى 16.9 مليار متر مكعب للفترة (1990 – 2014).

اما بالنسبة لنهر دجلة فقد انخفض معدل التصريف من (49.2) مليار متر مكعب للفترة (1933 – 1972) والى (32.6) مليار متر مكعب للفترة (1990 – 2014).

لذا يشكل نقص الماء احدى اكبر التحديات التي يواجهها العراق حيث يؤدي هذا النقص اليوم الى اراض اكثر جفافا بمعدلات ملوحة عالية بالاضافة الى تآكل التربة وبالتالي اتساع رقعة التصحر كما ورد في تقرير الادارة المتكاملة لمخاطر الجفاف – اقليم العراق عام 2010 الذي اعده مكتب يونسكو العراق , وهو برنامج مشترك بين وكالات الامم المتحدة وبتمويل من صندوق اطار عمل الامم المتحدة للمساعدة الانمائية في العراق .

لقد تغير الواقع المائي في العراق منذ سبعينات القرن الماضي دون ان تتغير خطط ادارته او استخداماته .

العراق هو دولة مصب حيث تأتي اكثر من 70% من مياه الرافدين من خارج الحدود , ورغم ان العراق قد طور شبكة سيطرة ومنشآت هيدروليكية محكمة (اكثر من 100 منشأ كبير) الا انه بحاجة الى تحديث هذه الشبكة .